

مدى تحقيق شفافية القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (١) هبة ابراهيم عبد العزيز يوسف

الملخص:

يهدف البحث الى تحديد إجراءات تحقيق الشفافية في القوائم المالية من خلال محاولة عمل إطار فكري لشفافية القوائم المالية يقوم على مفاهيم ومقومات ومبادئ توضع لتحقيق أهداف شفافية القوائم المالية وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال ثلاثة إجراءات، نشر ثقافة الشفافية القوائم المالية وبنائها للمستويات الإدارية بالمنشأة توفير قاعدة بيانات كاملة عن عمليات وأنشطة المنشأة، إجراء استقصاءات لحاجات أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من المعلومات، وتتكون عينة الدراسة من ٢٦٤ فردًا على النحو التالي: ١٩٨ مستثمرًا و ٦٦ من مديري الإدارات المالية تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية البسيطة. وكانت نسبة الاستجابة الكلية ٨٤.٠٣% و تمثلت البيانات التي استخدمتها الباحثة في اختبار معنوية فروض البحث في البيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال توزيع قائمة الاستقصاء والتي تم تصميمها بالشكل الذي يحقق أهداف البحث، وتوصلت الدراسة الى انه عند الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يزيد من درجة تحقيق شفافية القوائم المالية.

Abstract:

The research aims at identifying the measures related to realizing and achieving transparency in the financial statements via the attempt to make an intellectual frame for the financial statements transparency. Such frame is based upon concepts, hypotheses and principles that form the base of developing goals of the financial statements and identifying the required measures to realize and achieve such objectives. Such measures represented in three measures: spreading the culture of the financial statements transparency and spread it among the administrative levels in the facility; providing a full database about the operations and the activities of the facility and conducting questioners related to the information needed by those who have rights and interests in the facility. The sample of the study includes 264 individuals as follow: 198 investor and 66 financial managers; they were chosen by using the simple random sample.

The total percentage of responding was 84.03%. The details used by the researcher represented in testing the significance of the hypotheses of the research in the preliminary data that were collected via distributing the list of the questionnaire which was designed in the form that achieves the objectives of the research. The study concluded that when abiding by the requirements of AIS (1), the degree of transparency in the financial statement increases.

أولاً: المقدمة

تُعد الشفافية والإفصاح أساس قيام السوق الأقتصادي السليم ورغم ذلك ما زال بعض أصحاب رؤوس أموال لم يتعودوا على الإفصاح عن طبيعة النشاط الأقتصادي ، فالإفصاح هو أساس قيام السوق المالي وأساس نجاحه وأستمرار نشاطه، وشفافية القوائم المالية توفر جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات الحالية لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين الحاليين والمحتملين وأعطاهم معلومات كافية وملائمة عن المنشأة وتعكس بصورة شفافة كافة المعلومات والتي تؤثر في قرارهم الاستثماري (فريد، ٢٠٠٩، ص٧٤).

ثانياً: طبيعة المشكلة

إن القصور في الوفاء بمتطلبات الشفافية والإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة الى حد كبير، وينعكس هذا على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات.

ويعتبر ألتزام المنشآت بشفافية القوائم المالية من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، والأهتمام به ناتج عن الأنتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات في مختلف جوانب الحياة (Chao&Cheng , 2010,p.125).

تهدف معايير المحاسبة الدولية الى تقديم معلومات شفافة لمستخدمي المعلومات في سوق مالية ، حيث تعكس المعلومات الواقع الجوهرى للمنشأة وذلك من ناحية القيم السوقية لكافة مقتنيات المنشأة من أصول ثابتة ومتداولة والتزامات داخل وخارج المنشأة (أحمد، ٢٠٠٩، ص١٦).

وفي ضوء ماسبق فان البحث يسعى الى الأجابة على مجموعة من التساؤلات التالية:

١. ماهو مفهوم شفافية القوائم المالية وما هي اهدافها؟
٢. كيف يمكن تحقيق شفافية القوائم المالية ؟
٣. هل يسهم الألتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) في تحقيق شفافية القوائم المالية؟

ثالثاً: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الأجابة على التساؤلات السابقة وعليه تتمثل أهداف البحث التعرف على مفهوم شفافية القوائم المالية و اهدافها.

١. التعرف على كيفية تحقيق شفافية القوائم المالية.

٢. التعرف على مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) في تحقيق شفافية القوائم المالية.

رابعاً: أهمية البحث

تأتى أهمية هذا البحث كنتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها:

١. بدون الشفافية يصبح الإفصاح غير كفاء.
٢. زيادة دور شفافية القوائم المالية في توصيل المعلومات الملائمة للمستثمرين والمقرضين. والعاملين في سوق المال الذى يسهم في زيادة كفاءة ونشاط المنشآت.
٣. تعد شفافية القوائم المالية ركيزة التعاملات في البورصة وهي نقلة يفتقدها السوق.
٤. ضرورة توافر شفافية القوائم المالية في متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

خامساً: فروض البحث

لتحقيق الهدف من البحث تم صياغة الفروض على النحو التالي :

١. لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء مجموعتي الدراسة (المستثمرين- مديري الادارات المالية).
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وتحقيق شفافية القوائم المالية.

سادساً: منهج البحث

تعتمد الباحثة على المنهج الإستقرائي من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والأعتماد على النظريات العلمية لتحديد الخلفية النظرية للبحث لطبيعة وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث، ومن ثم وضع فروض البحث التي تمثل الطول المبدئية لمشكلة البحث ، وتحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة التطبيقية اللازمة لإختبار ، ومن ثم تحديد نوع البيانات المطلوبة ، وعينة المجتمع المناسبة ، وإجراء التحليلات الإحصائية وإستخلاص النتائج ، للوصول إلى النتائج العامة للبحث.

سابعاً: تبويب البحث:

القسم الأول : الإطار النظرى للبحث:

يتناول الأطار الفكرى لتحقيق شفافية القوائم المالية من خلال عرض مفاهيم شفافية القوائم المالية ، مقومات شفافية القوائم المالية، أهمية وأهداف شفافية القوائم المالية، إجراءات تحقيق شفافية القوائم المالية وجهود المنظمات

الدولية والمحلية، وكيف يحقق الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) تحقيق شفافية القوائم المالية. وأيضاً عرض الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة الحالية.

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية:

يتناول عينة الدراسة ، وأساليب جمع وتحليل البيانات ، ومتغيرات الدراسة ، وإختبارات الفروض ، والنتائج والتوصيات.

القسم الأول : الإطار النظري للبحث

أولاً : مفاهيم شفافية القوائم المالية

تعرف الشفافية : بالإفصاح المطلق للغير عن مجموعة من الحقائق المالية ليروا ما كان يحق لهم الأختيار معاملاتهم وقراراتهم المالية ، وتحثل الشفافية مكانة رفيعة على أجندة كل منشأة منظمة لكن الفارق يكمن في حجم الأهتمام الموجة لهذه القضية من الجمهور والعامّة نتيجة الأزمات التي أجتاحته بعض الدول .(أحمد، ٢٠٠٩، ص١٦٠). وعرفها (Segovia&Arnold,2009)، بأنها حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة. وتشير دراسة (Bigge,2010,p.37)، أن الشفافية هي ظاهرة تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوي وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصاحبة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور. وتشير دراسة (Drabek&Payne,2010,p.53) ،أن الشفافية هي توفير المعلومات دقيقة في مواقيتها وإفصاح المجال أمام الجميع للإطلاع على هذه المعلومات ، ولذلك يجب ان تنشر بعلائية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة، والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة من جهة أخرى .

وبالإضافة إلى ما سبق تمثل شفافية القوائم المالية من وجهة نظر المعايير المحاسبية الدولية هي تقديم المعلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، وحول الأداء

(حسابات النتيجة)، والتغيرات في الوضعية المالية (قائمة التدفقات)، للمنشأة بشكل واضح يحترم كافة القواعد والمفاهيم المالية والمحاسبية .

ثانياً: مقومات تحقيق شفافية القوائم المالية

ان ممارسة منشأة ما للشفافية يتوقف على اتجاهها نحو الشفافية (شفافية القيادة - شفافية الموارد البشرية - الشفافية المالية)، ويتطلب تحقيق الشفافية توافر قيادات ادارية واعية بها وباهميتها تعمل على تفعيلها من خلال تنمية وعى الموارد البشرية بها وبكيفية تطبيقها وفرض اليات للتطبيق فضلا عن دعم وتطوير النظام القانوني واللوائح الداخلية بالمنشأة، ولا بد من توافر مجموعة من المقومات لألتزام بتحقيق شفافية القوائم المالية وهي كما يلي (محمد، ٢٠٠٥، ص ٢٣):

١- تطبيق المنشأة اعمالها في ضوء معايير المحاسبة.

يتم أعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبية المقررة. ويتوقف تحقيق الشفافية في القوائم المالية على مدى جودة المعايير المحاسبية المطبقة. وتحقيق الجودة عندما ينتج عن تطبيقها معلومات ملائمة يمكن لمستخدميها الأعتداد عليها، فجودة المعايير شرطاً لجودة المعلومات الناتجة من التطبيق ، وبالتالي توافر جودة المعلومات تؤدي الى توافر الشفافية.

٢- تلتزم المنشأة بممارسات الحوكمة.

تقوم حوكمة المنشآت على عدة مبادئ، المبدأ الرابع منها هو الشفافية والإفصاح، والذي يعد أساس تحقق مبادئ الحوكمة الأخرى، فممارسات الحوكمة تدعم الشفافية والإفصاح المالي، فتعمل على توفير معلومات يمكن للمستخدمين الأعتداد عليها بشأن مركز المنشأة المالي ونتائج أعمالها، كما تعمل على تحفيز إدارة المنشأة على العمل نحو تعظيم قيمة المنشأة.

ثالثاً : شروط الواجب توافرها لتحقيق شفافية القوائم المالية

- توجد بعض الشروط الواجب توافرها لتحقيق شفافية القوائم المالية وهي مايلي:
- ١- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لأستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات المنشآت التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها.
 - ٢- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت. فهل هناك فائدة من نشر إعلانات التوظيف التي تصدر بعد تعيين الأقارب والمعارف .

٣- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة؟ فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف أستيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون مراقب الحسابات أو تفصيل البنود.

٤- أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك (هشام، ٢٠٠٩، ص ٢٤).

رابعاً : أهمية وأهداف تحقيق شفافية القوائم المالية أ. أهمية تحقيق شفافية القوائم المالية

١. بدون الشفافية سوف يصبح الإفصاح غير الكفاء ، حيث أن الشفافية تضمن فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات.
٢. الشفافية تمنع ظهور المضاربات غير المبنية على أساس المعلومات حيث أن المضارباتية تستند الى توفير معلومات غير متاحة لآخرين لاستفادة منها بالبيع أو الشراء حسب نوعية المعلومات ، وتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر قبل أن يحصل باقي المتعاملين بالبورصة على هذه المعلومات (Stiglbauer,p.36) .
٣. الشفافية تمنع تسرب المعلومات الداخلية من المنشآت.
٤. لا يستطيع المستثمر بدون الشفافية أن يطمئن الى أنه حصل على السعر العادل لأوامر الشراء والبيع في الأسواق.

ب. اهداف تحقيق شفافية القوائم المالية:

لشفافية القوائم المالية هدفين رئيسيين ، أولهما يتعلق بأصحاب المصالح بالمنشأة ، والثاني يتعلق بالمنشأة ذاتها ، والهدفان يدعمان بعضهما البعض وهما (طارق حماد، ٢٠٠٦، ص ٢٥٧):

- ١- حماية حقوق أصحاب المصالح بالمنشأة
- تساعد الشفافية المالية أصحاب المصالح بمنشأة على فهم حالة المنشأة المالية ، فضلاً على تدعيم قدرتهم على تقييم أداءها ومراقبة إدارتها .
- ٢- الحفاظ على قيمة المنشأة

وتحقق الشفافية الحفاظ على قيمة المنشأة بوسيلتين ، الأولى حماية قيمة الأصول غير الملموسة كالشهرة والسمعة وولاء العملاء والعلامة التجارية وقيمة الأصول المعرفية وغيرها ، أما الوسيلة الثانية ، والتي قد تحقق الشفافية من خلالها الحفاظ

على قيمة المنشأة، فتمثل في أن الشفافية قد تمثل حافزاً قوياً للإدارة على تحسين أداءها ، خاصة مع إدراكها أن تصرفاتها ونتائج هذه التصرفات ستكون معلنة لأصحاب المصالح بها وفي ضوء مقاييس للصناعة والمنشآت المناظرة . كما أن تحقيق الشفافية لن يدع إدارة المنشأة أن تسعى لتمثيل الحالة المالية الحقيقية للمنشأة .
خامساً: إجراءات تحقيق شفافية القوائم المالية وجهود المنظمات الدولية والمحلية لتحقيقها

١- إجراءات تحقيق شفافية القوائم المالية:

وفيما يلي تحليلاً لإجراءات تحقيق شفافية القوائم المالية:

١. نشر ثقافة شفافية القوائم المالية وبنائها للمستويات الإدارية بالمنشأة

يتوقف تفعيل شفافية القوائم المالية بالمنشأة ما على إدراك مجلس الإدارة لها ولأهميتها ، لتكون هناك آليات لتفعيل هذا الإدراك على مستوى الإدارات المختلفة بالمنشأة ، خاصة إدارتي تجميع البيانات والمعلومات (إدارة المعلومات) وإدارة الحسابات، حيث تتأثر قدرة المنشأة على تحقيق الشفافية بقدرة إدارة المعلومات وكفاءة إدارة المعلومات وكفاءة إدارة الحسابات .

كما أن إرساء وتعزيز ثقافة شفافية القوائم المالية بالمنشأة يدعم أداء المنشأة تجاه تحقيق شفافية القوائم المالية . فهناك جوانب عديدة للشفافية قد يكون لها انعكاسات على تحقيق شفافية القوائم المالية ، منها شفافية القيادة (اتصالات واضحة ومنضبطة وأمنة بين المستويات الإدارية المختلفة من ناحية ، وبين الإدارة وأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة من ناحية أخرى) وشفافية الموارد البشرية (الكفاءة ، الخبرة ، الأداء ،) ، وشفافية إدارة المعرفة وشفافية العمليات ، وشفافية الإجراءات ، وشفافية الأنشطة وغيرها (فريد، ٢٠٠٩، ص١٢٤).

٢. توفير قاعدة معلومات كاملة عن أنشطة المنشأة

يعد توافر قاعدة معلومات كاملة بالمنشأة أساساً لتحقيق شفافية القوائم المالية. فمن قاعدة البيانات الكاملة يمكن توفير ما يلزم من معلومات مالية وغير مالية عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة وآليات الرقابة والحوكمة وخدمات المراجعة الخارجية والمعلومات الإضافية حول بنود القوائم المالية وأمعلومات غير مالية تعد ضرورية لإكمال المعلومات المالية . فضلاً عن توفير ما يلزم من معلومات عن إدارة المنشأة لمخاطر الأعمال وصناعة القرارات والعمليات والنتائج وغيرها .

وتوفر قاعدة المعلومات إمكانية وصول واسع للمعلومات الموثوقة والمعتمدة . وتتوقف إمكانية توفير قاعدة المعلومات بالمنشأة ما، على موارد نظام المعلومات بها وفاعلية عملية تجميع البيانات وتوثيقها ، فضلاً عن حاجة قاعدة البيانات بالمنشأة إلى التحديث المستمر.

ب- جهود المنظمات الدولية والمحلية لتحقيق شفافية القوائم المالية

• جهود منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OECD)

لقد وضعت المنظمة ست مبادئ للحوكمة، المبدأ الرابع منها "الإفصاح والشفافية" وينص هذه المبدأ على الآتي : "ينبغي على إطار حوكمة أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمنشأة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية والحوكمة (طارق حماد ، ٢٠٠٦، ص٢٣) وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وهي:

ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية :

النتائج المالية والتشغيلية للمنشأة- أهداف المنشأة- حقوق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت - المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين - عوامل المخاطرة المتوقعة - المسائل المادية بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى (Pankaj,2010,p.310).

• جهود الهيئة العامة للرقابة المالية

تماشياً مع ما قامت به الهيئات المنظمة لأسواق المال العالمية، فلقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية برفع مستوى الشفافية، وذلك عن طريق مطالبة المنشآت، بمزيد من الإفصاح والشفافية ومنها, Stiglbauer(2010.p.114) : (إصدار دليل قراءة القوائم المالية ويتضمن، كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية - إصدار دليل للمستثمر ويشمل معرفة قراءة القوائم المالية والمعلومات ومصادرها - ملخص قواعد وأليات التداول بالبورصة المصرية).
سادساً: الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) كمطلب اساسى لتحقيق شفافية القوائم المالية .

ان تحقيق الشفافية يتم عن طريق الإفصاح الكامل للمعلومات ، وذلك يعنى أن يتم امداد مستخدمى القوائم المالية المعده وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

بكافة المعلومات الهامة والملائمة في ضوء أهداف التقرير القوائم المالية، وبناء على ذلك يعمل الإفصاح الكامل ، تفعيل سوق راس مال الكفاء.

ويرى أحد خبراء الخصة لمعرفة اداء المنشآت يسلتزم وجود معلومات اكبر من مجرد القوائم المالية او ميزانية ، فيقول ان الشفافية تتمثل في عرض معلومات بجانب المعلومات المالية وتشمل هذه المعلومات على كل ما يحدث داخل المنشأة من تغيرات في الادارة او أسلوب العمل او الأنظمة او الخطط قصيرة وطويلة المدى وأحوال السوق بوجه عام والمخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة بسبب المنافسين (محسن، ٢٠٠٠، ص ١٣).

وترى الباحثة لكي تتحقق الشفافية لا بد من الإفصاح عن مفردات معينة أخرى بجانب المعلومات الأخرى التي نص عليها معيار رقم (١) عرض القوائم المالية وهي ما يلي :

الخطط المستقبلية للمنشأة وتتمثل في التخطيط المالي خلال خمس سنوات.
قائمة ٢- معلومات عن مؤهلات مجلس ادارة المنشأة. ٣- المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ٤- معلومات عن هياكل الملكية المالية المنشورة غير تلك الإيضاحات التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وتعتبر الجداول والايضاحات الإضافية جزءا هاما من التقارير المالية .

ومن أساليب الإفصاح عن المعلومات التي تحقق شفافية القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية .

هناك العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها الإفصاح عن المعلومات ويتوقف اتباع وسيلة الإفصاح الملائمة عموما على طبيعة المعلومات . ومن افضل الوسائل للإفصاح عن المعلومات التي تحقق الشفافية وهي (طارق حماد، ٢٠١٠، ص ٨٧):
الملحوظات الهامشية Footnotes: وعاده تستخدم لذكر ايه معلومات في صورة وصفية

٢- الكشوف الملحقة Supplementary Schedules: لعرض اي معلومات في صورة كمية ذات أهمية للمستثمرين.

ومن امثلة الإفصاح في شكل الملحوظات الهامشية :

- النمو او الانخفاض في سوق الأسهم - نسبة مئوية للاعمال التي لم تنجز بعد.
- متوسط عمر الأصول الرئيسية - معلومات عن مخاطر السيولة . ملكية الاوراق المالية.

ومن أمثلة الإفصاح في شكل الكشوف الملحقه:

- عدد الوجدات وأسعارها. النمو في الوحدات المباعة - معلومات عن القدرة الكسبية.
 - مكافآت وحوافز موظفي الإدارة العليا- معلومات عن أعداد وأسماء العملاء.
 وبناء على ماسبق يمكن القول ان من خلال الملحوظات الهامشية و الكشوف الملحقه يمكن عرض معلومات كمية وغير كمية وكذلك مؤشرات غير مالية بجانب مكمل للتقرير المالي ، وعلى ذلك يصبح مجال القوائم المالية المعدة وفقا لمتطلبات معيار (١) الدولي فيما يلي : (القوائم المالية التي نص عليها المعيار- الايضاحات المتممة لها)، ومن المعروف أن الايضاحات المتممة جزء متمم للقوائم المالية ، حيث انها تقدم صورة متكاملة عن المنشأة بجميع عناصر الثروة التي تمتلكها كما انها اداة هامة في إيضاح كيف تعمل المنشأة لمواجهة المنافسة. وعلى الرغم من أهميتها الا أن المعايير المحاسبية لم تهتم بها الا في بعض الأشياء القليلة والمذكورة في المعايير وهذه الايضاحات الواردة في المعايير غير كافية اي لا تحقق الشفافية (هشام، ٢٠٠٩، ص١١).

وبناء على ماسبق اذا ألتزمت المنشآت بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) والأهتمام بالمحوظات الهامشية والكشوف الملحقه ،ينتج كم منالمعلومات ،والإفصاح يوفر لمستخدمى القوائم المالية المعلومات الكافية والملائمة التي تمكنهم من فهم الملامح الخاصة بالمنشأة وتقييم أدائها والحكم على مركزها المالي ، وكذلك تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وأصبح ذلك امرا ضروريا ويتمشى مع التطورات الاقتصادية، ولا شك ان الشفافية والعلانية والوضوح اصبح الان امر بالغ الاهمية .وينتج عن تلك الشفافية مراكز مالية جيدة الى جانب ذلك المنشآت التي تعاني من مشكلات في مراكزها المالية ستسرع الى تصحيح الخلل والذي يظهر في الايضاحات المتممة(محمد،٢٠٠٥،ص٢٩).

سابعاً: الدراسات السابقة

- دراسة (Sellhorn& Gassen,2011) : هدفت الدراسة إلى اختبار جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية. وأوضحت الدراسة أن معظم الشركات الألمانية طبقت هذه المعايير بشكل اختياري قبل ذلك بفترة طويلة حيث اقترضت الدراسة أن جودة معايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس في شكل التحسن في مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذي يقلل من درجه عدم تماثل المعلومات في السوق ، وقام

الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة تبلغ ١٤٠ شركة من الشركات العاملة بالبورصة من أصل ٢٠٠ شركة، توصلت الدراسة إلى أن تخفيض عدم التماثل في تعاملات الأسواق الأوروبية يتم عن جودة عالية للتقارير المالية التي تم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات وهى: المدى بين أسعار العروض وأسعار الطلبات ، ومعدل دوران الأسهم ، ومعدل تذبذب عوائد الأسهم، ودرجه اختلاف تنبؤات المحللين عن الأرباح الفعلية التي تعرضها القوائم المالية.

- دراسة (Barth, 2009): هدفت الدراسة إلى تحليل جودة التقارير المالية فى المملكة العربية السعودية فى ظل تبني المملكة لمجموعة غير مكتملة ، من معايير المحاسبة التي أعدت على المستوى المحلى مع السماح بتطبيق المعيار الدولى الذى لا يوجد ما يقابله فى المعايير السعودية، بعد تحليل مفهوم جودة التقارير المالية فى المملكة العربية السعودية. حيث قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية باختيار (٤٣) شركة من الشركات المسجلة بسوق المال السعودى وتم استبعاد القطاع المصرفى وقطاع التأمين لما لهم من طبيعة خاصة فى أنظمتهم المحاسبية، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المنشأة لمعايير المحاسبة الدولية تُعد ضرورية لتوفير محاسبة سليمة عن نشاط المنشأة، فمن المعروف أن المتوفر من معايير المحاسبة السعودية لا يشكل حالياً مجموعة متكاملة من المعايير بالدرجة التى تساعد فى إنتاج تقارير مالية عالية الجودة، وأن العوامل المرتبطة بالمنشأة سوف تؤثر بصورة إيجابية فى جودة القوائم المالية.

- دراسة (هشام، ٢٠٠٩): هدفت الدراسة الى تقديم اطار فكرى للتحقيق الشفافية فى القوائم المالية ، وقد تكون هذا الاطار من خمس مستويات متتالية ومتكاملة من مفاهيم، فروض، مبادئ ، اهداف، الشفافية فى التقارير المالية. وقام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية تبلغ ٢٠ شركة عاملة فى القطاع الصناعى. توصلت الدراسة الى تحديد إجراءات لتحقيق الشفافية فى القوائم المالية تمثلت فى الاجراءات التالية: - نشر ثقافة الشفافية المالية وبنها للمستويات الادارية بالمنشأة- توفير قاعدة بيانات كاملة عن العمليات وانشطة المنشأة- ضرورة اعادة تقييم معايير المحاسبة المصرية .

- دراسة (احمد، ٢٠٠٨): هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم الشفافية وأهميتها، ومحدداتها والتعرف على اساليب الإفصاح عن المعلومات التى تحقق الشفافية ، وقام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة تبلغ ٣٢ منشأة

من المنشآت النشطة بالبورصة المصرية، توصلت الدراسة الى ان الشفافية تؤدي الى الحد من تاثيرات الشائعات وأستغلال المعلومات الداخلية، وان غياب الشفافية ادى الى انهيار بعض المنشآت ومن ثم اعلان افلاسها ، وعدم اهتمام معايير المحاسبة المصرية بالايضاحات ادى الى غياب الكثير من المعلومات مما ادى الى فقد الشفافية والنتائج على المستوى الدراسة الميدانية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحثة أن تستنتج ما يلي:

اتفقت معظم الدراسات على مفهوم الشفافية واهميتها، ومحدداتها والتعرف على اساليب الافصاح عن المعلومات التي تحقق الشفافية، وتطوير إطار منهجي لمعرفة أثر الرقابة المؤسسية على الشفافية المحاسبية في المنشأة.

أشارت بعض الدراسات الى ان تقديم اطار فكري للتحقيق الشفافية في القوائم المالية، واختبار ما إذا كانت الشفافية الأكبر في تقارير الدخل الشامل تقلل مناحتمالية انشغال المديرين بعملية إدارة الأرباح، ووضع مقياس للشفافية المحاسبية في المنشآت الفردية، وقياس درجة شفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المنشآت ، و توضيح أثر تطبيق الآليات الشفافية على كفاءة النشاط.

ندرة الدراسات العربية التي تناولت عمل اطار لتحقيق الشفافية في القوائم المالية ، كما تتسم الدراسات التي تمت باللغة العربية بعدم دراستها لعلاقة الالتزام بمعيار رقم (١) وتحقيق الشفافية في القوائم المالية.

ومن هنا تبرز الإضافة البحثية لهذا البحث إلى تتمثل في دراسة شاملة متكاملة في هذا المجال البحثي ، بحيث يمكن تقديم دليلاً تطبيقياً من سوق الأوراق المالية المصري العمل بالاطار محدد لتحقيق شفافية القوائم المالية في ضوء المعيار المحاسبة الدولي رقم (١) والوقوف على مدى إتساق وتوافق نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة.

القسم الثاني : الدراسة الميدانية

١. عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من ٢٦٤ فردًا على النحو التالي:

١٩٨ مستثمرًا و ٦٦ من مديري الإدارات المالية تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية البسيطة. وكانت نسبة الاستجابة والرد الكلية ٨٤.٠٣ % .

٢. أساليب جمع وتحليل البيانات:

تمثلت البيانات التي استخدمتها الباحثة في اختبار معنوية فروض الدراسة في البيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال توزيع قائمة الاستقصاء والتي تم تصميمها بالشكل الذي يحقق أهداف الدراسة .

الجدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة

البيان	عدد القوائم المسلمة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم الصالحة للتحليل	الاستجابة	نسبة الاستجابة
مدير الإدارات المالية	٦٦	٦٠	٥٤	١٠٠×٦٠/٥٤	%٩٠
مستثمرون	١٩٨	١٧٥	١٦٨	١٠٠×١٧٥/١٦٨	%٩٦
الاجمالي	٢٦٤	٢٣٥	٢٢٢	١٠٠×٢٣٥/٢٢٢	%٩٤

٣. اختبار مان وتني (The Mann-Whitney U- test)

هو اختبار لا معلمى يتم المقارنة به بين عينتين مستقلتين (لا تخضعان للتوزيع الطبيعي) من مجتمع الدراسة وذلك لتحديد درجة وجود اختلافات جوهرية أو معنوية بينهما.

٤. التحليل الاحصائي للبيانات

بعد ترميز وتفريغ البيانات وإدخالها للحاسب الالى، تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) في إجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: الاعتمادية ومعامل الصدق .

ثانياً: التوزيع التكراري والأهمية النسبية.

ثالثاً: اختبارات الفروض.

وتتناول الباحثة كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

أولاً: الاعتمادية و معامل الصدق:

تم حساب الاعتمادية للاستبيان من خلال معامل الفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة علي حدة ولكل الدراسة ككل و تم أيضاً حساب معامل الصدق كما هو موضح

بالجدول (٢):

جدول (2)

دراسة الاعتمادية ومعامل الصدق لاستمارة الاستبيان

المحور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha Coefficient	معامل الصدق (الجزر التربيعي لمعامل الثبات)
الأول	6	0.802	0.923
الثاني	7	0.754	0.818
المجموع	13	1.606	1.791

ثانياً: حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة.

المحور الأول -

يحتوي المحور الأول علي 6 عبارة حول معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، و قدتم حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية و إتجاه مقياس ليكرت لكل عبارة علي حدي، ويتضح من الجدول رقم (3) ان 87.3% من عينة البحث يرون ان معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية ، فاتجاه تلك العينة موافق جدا والاتجاه طبقا لمقياس ليكرت هو موافق.

حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية لآراء

عينة البحث حول معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، كما هو موضح بجدول (3):

جدول رقم (3)

الاتجاه	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية %	غير موافق		محايد	موافق		العبارة
			جدا	غير		جدا	غير	
موافق	3.64	72.75	26	31	36	254	31	1. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.
			6.0	7.8	9	69	7.8	
موافق	3.62	72.35	30	27	23	220	24	2. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل القوائم المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز
			7.0	6.8	8.2	71.0	6	

موافق جدا	٤.٣٦	٨٧.٣	٢٨	٢٩	١٦	٢٣	٢٠	التكرار	٣. معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يزيد من الثقة فى المعلومات المحاسبية
			٧	٧.٢	٤	٥.٨	٧٦	النسبة المئوية	
موافق جدا	٤.٣٢	٨٦.٤	٢٣	٣٠	٣١	٢٨	٢٣	التكرار	٤. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يعطى درجة تأكيد اكبر للمقياس المحاسبى
			٥.٨	٧.٥	٧.٨	٧	٧٢	النسبة المئوية	
موافق جدا	٤.٣٢	٨٦.٤	٣٢	٢٧	٢٩	٢٥٤	٢٨	التكرار	٥. معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة فى اتخاذ القرارات
موافق جدا	٤.٣٧	٨٧.٣	٢٤	١٩	٣٦	٢٨	٢.٩	التكرار	٦. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يضيف المزيد من الشفافية فى القوائم المالية.
			٦	٤.٨	٩	٧	٧.٢	النسبة المئوية %	
المتوسط المرجح للمحور الاول ٣.٨٥ و الاتجاه طبقا لمقياس ليكرت الخماسي هو موافق									

- المحور الثانى

يحتوي المحور الثانى علي ٧ عبارات حول شفافية القوائم المالية , و قد تم حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية و اتجاه مقياس ليكرت لكل عبارة علي حدي، ويتضح من الجدول رقم (٤) ان ٨٩.٥% من عينة البحث يرون ان الشفافية تضمن فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات ، فاتجاه تلك العينة موافق جدا والاتجاه طبقا لمقياس ليكرت هو موافق.

جدول رقم (4)
حساب التوزيع التكراري والأهمية النسبية لأراء عينة البحث حول شفافية القوائم المالية

الاتجاه	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية %	الاتجاه				
			غير موافق هذا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
موافق جدا	٤.٤٥	٥٠.٦٧	٢٣	٢	٢٢	١٤	٢١٨
			٥.٨	٧.٥	٥.٥	٥.١	٧٩.٥
موافق جدا	٤.٤٧	٨٩.٥	١٨	٥١	٢٢	١٩	٢١٦
			٤.٥	٨.٦	٥.٥	٧.٦	٧٩
موافق 1	٢.٢٨	٧٢.٥	٢٧	٧٨	٢٦	١٢	٢٢
			٦.٨	٧	٦.٥	٥.١	٨.٢
موافق جدا	٤.٢١	٥٨.٦٧	٢٤	٥٥	٢٤	١٢	٢٢٢
			٢	١.٨	٤	٧	٧٠.٨

١. تضمن الشفافية فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات

٢. الشفافية تمنع ظهور المضاربات غير المنبئة على أساس المعلومات

٣. الشفافية تمنع تسرب المعلومات الداخلية من المنشآت

٤. الشفافية تحد من صلبة التفاعلات وعدم تماثل المعلومات.

موافق	٣.٦٧	٧٣.٤	٢٣	٤٤	٢١	١٢٠	٥٠	التكرار النسبة المئوية %	٥. غياب الشفافية يؤدي الى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم
			٥.٨	٦	٥.٢	٧٢.٥	٧٠		
موافق	٣ ٥٩.	٧١.٧	٣١	٤٤	٣٣	١٣٣	١١	التكرار النسبة المئوية %	٦. تساعد الشفافية المالية أصحاب المصالح بمنشأة على تدعيم قدرتهم على تقييم أدائها.
			٧.٨	٧.٧	٨.٢	٧٠.٨	٥٠		
موافق جدا	٤.٣٥	٨٧.١	٢٦	٥٥	٢٩	١١	١١	التكرار النسبة المئوية %	٧. يمثل الشفافية المالية حافزاً قوياً للإدارة على تحسين أدائها
			٦.٥	٦.٦	٧.٢	٥٠	٧٤.٨		
المتوسط المرجح للمحور الأول ٣.٨٨ و الاتجاه طيقاً لمقياس ليكرت الخماسي هو موافق									

ثالثاً : اختبارات الفروض الإحصائية: اختبار الفرض الأول: والذي ينص على:
لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء مجموعتي الدراسة (المستثمرين- مديري الإدارات
المالية).
أولاً: " اختلافات آراء عينة الدراسة حول شفافية القوائم المالية " كما هو موضـح
بجدول (٥):

جدول (٥)
نتائج اختبار مان وتني

نتيجة الاختبار	P - value	Man - Whitney U test	العبرة
معنوي	٠,٧٨٩	٠,٤٧٥	تضمن الشفافية فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات.
غير معنوي	٠,٣٣٨	٢,١٦٩	٢. الشفافية تمنع ظهور المضاربات غير المبنية على أساس المعلومات.
غير معنوي	٠,٥٣٤	١,٢٥٧	٣. الشفافية تمنع تسرب المعلومات الداخلية من المنشآت.
غير معنوي	٠,٢١٤	٣,٠٨٧	٤. الشفافية تحد من عملية الشائعات وعدم تماثل المعلومات.
غير معنوي	٠,٢٢١	٣,٠٢١	٥. غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم.
معنوي	٠,٣٨٩	١,٨٨٨	٦. تساعد الشفافية المالية أصحاب المصالح بالمنشأة على تدعيم قدرتهم على تقييم أداءها.
غير معنوي	٠,٢٥١	٢,٧٦٦	٧. تمثل الشفافية المالية حافزا قويا للإدارة على تحسين أداءها.
غير معنوي	٠,٧٨٩	٠,٤٧٥	السؤال الأول ككل

يتضح من جدول (٥) قبول الفرض القائل بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين

آراء عينة الدراسة حول شفافية القوائم المالية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء فئات الدراسة حول شفافية القوائم المالية.
ثانياً: "اختلافات آراء عينة الدراسة حول معيار المحاسبة الدولي رقم (1) كما هو موضح في جدول (6):"

جدول (6) نتائج اختبار مان وتني

نتيجة الاختبار	P - value	Man - Whitney U test	العبرة
غير معنوي	٠,٩٢٢	٠,١٦٢	١. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.
غير معنوي	٠,٩٤٣	٠,١١٨	٢. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل القوائم المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز.
غير معنوي	٠,٠٩٣	٤,٧٥٢	٣. الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل القوائم المالية ويزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.
غير معنوي	٠,٦٦٨	٠,٨٠٦	٤. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يعطى درجة تأكيد أكبر للقياس المحاسبى.
غير معنوي	٠,٩٣٤	٠,١٣٧	٥. معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقررتها على المساعدة في اتخاذ القرارات.
غير معنوي	٠,٤٦	١,٥٥٢	٦. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يضيف المزيد من الشفافية في القوائم المالية.
غير معنوي	٠,٧٩٥	٠,٤٦	السؤال الثاني ككل

يتضح من جدول (٦) قبول الفرض القائل بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور معيار المحاسبى الدولي رقم (١) عند مستوي معنوية ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء فئات الدارسة المتعلقة معيار المحاسبة الدولي رقم (١) .

اختبار الفرض الثاني : والذي ينص على

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولي رقم (١) وتحقيق شفافية القوائم المالية، كما هو موضح بجدول (٧):
جدول رقم (٧)

العبارة	الوسط الحسابى	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنه	3.64	0.91	0.25
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يجعل القوائم المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز.	3.64	0.96	0.26
الالتزام معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يجعل القوائم المالية يزيد من الثقة فى المعلومات المحاسبية.	4.31	1.34	0.31
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يعطى درجة تأكيد اكبر للقياس المحاسبى.	4.35	1.19	0.27
معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة فى اتخاذ القرارات	4.37	1.19	0.27
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يضيف المزيد من الشفافية فى القوائم المالية.	4.38	1.17	0.27
الاجملى	3.85	0.31	0.08

يتضح من جدول (٧) ان العبارة رقم ٦ وهى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) تضيف المزيد من الشفافية فى القوائم المالية تحتل المرتبة الاولى: بمعامل الأختلاف (٠.٢٧) وانحراف معيارى (١.١٧) ووسط حسابى (٤.٣٨)، ويليهما فى المرتبة الثانية: العبارة رقم ٥ وهى أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة فى اتخاذ القرارات، بمعامل الأختلاف (٠.٢٧) وانحراف معيارى (١.١٩) ووسط حسابى (4.37) وفى المرتبة الثالثة: العبارة رقم ٤ وهى تطبيق

معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يعطى درجة تأكيد اكبر للقياس المحاسبى بمعامل الأختلاف (٠.٢٧) وانحراف معيارى (١.١٩) ووسط حسابى (٤.٣٥).

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أ. نتائج على مستوى الدراسة النظرية:

١. الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية.
٢. غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم.
٣. أن قواعد الشفافية سوف تسهم في التعرف على اتجاهات أداء البورصة بشكل أدق، ومن ثم يسهل تحليل مسببات ما يدور في البورصة.
٤. تطبيق معايير المحاسبة الدولية تعمل على جذب الاستثمارات لسوق رأس المال ورفع مستوى كفاءته ولزيادة معدل النمو الاقتصادي المحلي.
٥. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) يضيف المزيد من الشفافية في القوائم المالية.

ب. نتائج على مستوى الدراسة الميدانية:

- ثبوت صحة فروض الدراسة وهي الفرض الأول: "لا توجد اختلافات جوهرية بين آراء مجموعة الدراسة (المستثمرين- مديري الإدارات المالية). والفرض الثاني: توجد علاقة بين اتباع معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وتحقيق شفافية القوائم المالية
- ثانياً: التوصيات:

بناء على النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

١. الأهتمام بزيادة مستوى الإفصاح وشفافية القوائم المالية من قبل المنشآت المساهمة
٢. الاستفادة من تطبيق مفهوم شفافية القوائم المالية في وضع مقياس شامل لقياس
٣. أداء شركات المساهمة، حتى يعبر عن الأداء الحقيقي لهذه الشركات.
٤. يجب زيادة معدل الإفصاح والشفافية في تقارير مجلس الإدارة لتفادي جرائم التلاعب والأحتيال في أسهم الشركات من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الشركة.
٥. اعداد دراسات وأبحاث أخرى في هذا المجال على أن تشمل قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع البنوك والتأمين لما لهما من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد

مراجع البحث المراجع العربية : الكتب :

- طارق عبد العال حماد ، " معايير المحاسبة وشرح معايير المحاسبة الدولية الحديثة ومقارنتها مع معايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية"، موسوعة معايير المحاسبة - الجزء الثالث ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .
الدوريات:

- أحمد رجب عبد الملك ، "اطار مقترح للتقارير المالية المنشور في ظل تحقيق الشفافية ببورصة الاوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (٢) ، كلية تجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨ .

- طارق عبد العال حماد ، "اطار مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت المصرية في البيئة المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي، العدد (١) ، كلية تجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠١٠ .

- فريد محرم فريد ابراهيم "أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (١) ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٠٠٩ .

- هشام فاروق الباز ، "نحو اطار مقترح للشفافية القوائم المالية: دراسة تحليلية وتطبيقية "، مجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد (٢) ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، ٢٠٠٩ .
أخرى:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، " معايير المحاسبة الدولية "، معيار رقم (١) ، ٢٠٠٦ .
- د. محسن حسان ، "تعريف بكل الوسائل "، مجلة البورصة المصرية ، ملحق مجلة الاهرام الاقتصادي، عدد ١٧١، ٢٠٠٠، ص ١٣ .

المراجع الأجنبية Working Paper

1. Bigge, D., " Can Investors Use MFN To Dodge Transparency?,"
2. Center for Transnational Litigation and Commercial Law", New York University School of Law, February 7, 2010.
3. Barth, M., "International accounting standards and accounting quality", Working Paper..www.ssrn.com., 2009.
4. Chao ,C.,&Cheng , C., " The relationship between information transparency and firm value: evidence from Taiwan", International Journal of Business Excellence, Vol. 3, No. 2 ,2010.

5. Drabek,Z., &Payne ,W., **“The Impact of Transparency on Foreign Direct Investment”**, Economic Consulting Services, Inc Washington, D.C.,2010.
6. Gassen, J., &Sellhorn ,T., **"Applying IFRS in Germany – determinants and consequences"**, Working Paper. www.ssrn.com.2011.
- 7.Pankaj, M.,” **Value Addition Through Good Governance in Corporate Sector: Role of Disclosure and Transparency”** Wisdom Publications, New Delhi,2009.
8. Segovia ,J., &Arnold ,V., **”Do Principles- vs. Rules-Based Standards Have a Differential Impact on U.S. Auditors’ Decisions?”** University of Melbourne; University of Central Florida - College of Business Administration, March26, 2009..
9. Stiglbauer ,M., **" Transparency & disclosure on corporate governance as a key factor of companies’ success: a simultaneous equations analysis for Germany"**, Problems and Perspectives in Management, June 1,2010.